الشرق
الخميس 06-05-2010 العدد 18301
3

صقر جدد مطالبته بانعقاد لجنة الإعلام لبحث الاتفاقية الأمنية وفضائح "الاتصالات"

جدد النائب عقاب صقر مطالبته بدعوة لجنة الإعلام والاتصالات الى الانعقاد لمعالجة الموضوع الذي كان أثاره في سؤاله الى وزير الاتصالات عن الاتفاقية الأمنية وما أثير من فضائح ادت الى هز صورة وزارة الاتصالات.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس في المجلس النيابي: نجدد من على منبر مجلس النواب ضرورة ان يتم عقد لجنة الإعلام والاتصالات لمعالجة الموضوع الذي أثرته في سؤالي الموجه بواسطة رئاسة المجلس النيابي نبيه بري الى وزير الاتصالات لمعالجة ما أثير من قضية حول الاتصالات في صحيفة الشرق. والحديث عن فضائح ادت الى هز صورة الوزارة وصورة الدولة وهذا القطاع الحيوي والضروري الذي يوصف بأنه نفط لبنان، من هنا اعتقد انه علينا ان نعقد لجنة الإعلام والاتصالات بالسرعة المطلوبة وبناءً على الطلب الخطي الذي تقدمت به من رئيس اللجنة النائب حسن فضل الله، لذلك جئت لأكرر هذا الطلب وأشدد على اننا نتابع هذه القضية وعلى ان الشائعات الإعلامية التي تتحدث عن اننا تخلينا عن هذه القضية أو انها ليست حاملة لمضمون وموضوعها عار من الصحة هذه

عقاب صقر

القضية ستتابع حتى النهاية تماماً.

اضاف: كما انني سأتابع قضية وصول الوفد الأمني الأميركي الى المصنع، ومن هنا أطرح على جميع الزملاء الذين أثاروا هذه القضية ان نتجه الى لجنة تحقيق برلمانية لهذه القضية لنرى ما اذا كان هناك تنسيقا مع الأجهزة الأمنية اللبنانية لجهة الامن العام او لجهة امن المطار، او سواء كانت نسقت مع مخابرات الجيش او مع وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع لنصل بهذا الموضوع ايضاً الى خواتمه اذ كفانا انصاف قضايا في لبنان وكفانا اثارات إعلامية من دون متابعة، نريد ان نتابع كل القضايا حتى النهاية لمعرفة ما اذا كان هناك خرقاً لسيادة لبنان او ان هناك إثارات اعلامية كمحاولة للتشويش على أجهزة الدولة.

وختم: من ناحية أخرى مجلس الوزراء يجتمع (امس) اليوم لمناقشة قضية مهمة تتعلق بالهيئة الناظمة للاتصالات واستقالة رئيسها، ونحن نقول ونلفت عناية الوزراء الى خرق واضح من قبل وزارة الاتصالات للمرسوم ٤٣١ الذي سنّه مجلس النواب في العام ٢٠٠٢ والذي يعطي صلاحيات لهذه الهيئة ولم يتم مراعاة هذا القانون من قبل وزير الاتصالات، كما ان الرواتب لم تصرف للموظفين ولم تعط الصلاحيات لهذه الهيئة، الأمر الذي أدى الى استقالة رئيسها بحسب المعلومات المتوافرة، يرجى تطبيق القانون، ويرجى من مجلس الوزراء العمل على اعادة الاعتبار للمرسوم ٤٣١ وتطبيق القانون النافذ حتى من قبل وزارة الاتصالات حتى لا يبقى هذا الانحراف القانوني قائماً ويؤدي بالتالي الى خلل ونبدأ من جديد التحدث عن حملات وغيرها، ونحن نريد حملة لتطبيق القانون ولا اعتقد ان هذه الحملة يمكن استهدافها من أحد.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"